المعار جار وجرنا يجر عامل في احق وهو مبتدا خبره المعار والمعنى وجرنا
هذه الجملة قوله بين الوصف الخ الوصف هنا كالجامد ولذا اعرب غير خبر الا اطلا
سد مسد خلافا للزمخشري فانه جعل خالق مبتدا وهو وصف وغير الله سد
مسد الخبر ورده ابن هشام بان حرف الجر لا يزاد على هذا الوصف قوله حسبك
قال السيوطي في الهمع ما قالوا في بحسبك درهم غير مرضي فان شيخنا الكا
فيجي اختار ان بحسبك خبر مقدم وان المبتدا درهم نظرا للمعنى بانه محط
الفائدة اذ القصد الاخبار عن درهم بانه كافيه وما قاله شيخنا هو الصواب
انتهى وجوابه ان الباء لا تزاد في الخبر في مثل هذا المحل فلا يصح جعل بحسبك خبرا
لهذا ولذلك جعل سيبويه المفتون بمعنى المفعول مبتدا وبايكم خبر والباء
زائدة وان منع من جهة اخرى وبان درهم نكرة غير مختصة وحسبك نكرة
مختصة فلا مسوغ للابتدا بدرهم والله اعلم قوله لانه لكم هو المعنى معقول
اي ليس مثنا ولكن هذا الفعل بمعنى لا ينبغي لكان تفعله رضي قوله
قال شارح اللباب وانما وجب الاعتماد على احدهما لانه لو كان على غيرها
لكانت الصفة خبرا او نعتا او حالا فلا تكون مبتدا انتهى فدل على ان ذلك
شرط في كونها مبتدا فهو فوائد ثلاث قوله مسد الخبر قال في الهمع منع الكوفيون
الخبر فلا يجيزون الا قائم انتما الا بالمطابقة بجعل الضمير مبتدا مؤخر قالوا
لان الوصف اذا رفع الفاعل السادّ مسد الخبر جرى مجرى الفعل والفعل لا ينفصل
منه الضمير انتهى والظاهر ان ابن الحاجب والزمخشري ذهبا الى هذا وعليه
فلا يجاب بهذا الجواب والرد باق والمانعون يقولون ان انتما في ابيننا مبتدا
ورد بانه يؤدي الى الاخبار بالواحد عن المثنى وقد يجاب بان خبره غير مذكور
حتى يلزم ذلك بل هو جملة الشرط بعده وجوابه المحذوف لدلالة ما قبل المبتدا
عليه التقدير انتما اذا لم تكونا لي فما وافي بعهدي اي اذا لم يبطئ الوفاء منكما
فغيركما احرى بعدم الوفاء والله اعلم ثم اني رايت الدماميني نص في المنهل الوافي
على ان ابن الحاجب واهل الكوفيين بل حكى اصالته الاجماع على ذلك فلا حاجة
قوله والاستعمال بهذا التعميم مثله لابن مالك فيما سا على ما سمع وهو المرة

وما وقع ابو حيان عليهما انه لم يسمع سواهما قوله فو نفيا الوصف
اذ لا يجوز ان يكون مبتدا لان الفعل لا يكون مبتدا الا ان يجاب بانه بيشترا به بمعنى انه يكون
في صورة الجملة والاولى ان يقال انما لا يجوز ان يكون من نوع الوصف في الكونه
خلاف الاصل لان المبتدا وصفا نكرة والمفردات معرفة وذلك علم التوزيع والداخل
قوله مشروط الظاهر من ايراده ذلك ان الاعتماد مشروط في عمل الرفع وليس كذلك
فلا ينبغي ايراده هنا قوله بالاعتماد وايضا فان الاعتماد الارجح انه شرط في الاكتفا
بالمرفوع عن الخبر لا في العمل كما تقدم قوله والى موافقة الخ المتبادر من النظم انما هو قول
ثالث لان البصريين يمنعون ذلك والكوفيين يجوزونه لا بقيد الفلتة والمجوز بقيدها
ثالث مخالف لصاحبيه نعم ان اراد الموافقة في الجواز مطلقا اي مع قطع النظر
عن الفلتة وعدمها وما يقبل والاولى والله اعلم قوله الوصف الصواب والله اعلم لان الوصف
لشدة شبهه بالفعل يجري مجراه فيفرد في موضع يتصل فيه الفعل بضمير المفرد
والمثنى ويجمع في موضع يتصل فيه الفعل بضميرهما ولذلك يمنع ما يمنع الفعل
فلا يخبر عنه ولا يصغر ولا يوصف ولا يعرف بال قوله ليتبين معناه وليكا
يكون في الفرع ضعف لا يقدر عليه الاصل مع الوصف ضعيف عن كونه مع الفعل
وقوي بانفصاله الفعل فانه بارز تقول اقائم انتما وزاد بانه الوصف يجهل
معناه لاستتاره بخلافه مع يجوز فصل الضمير مع الوصف دون الفعل لانه مع انت ايضا
عوض لمثنى والله اعلم وقد نفيا متعلق بمقدر حال عليه اراغب انت السماء اي اراغب
المجرور باجنبي وهو المبتدا لان المجرور الفصل بين العامل وهو اراغب ومعموله
وهو يا ابراهيم فانت مبتدا واراغب خبر ولا يرد عليه واما قوله نعلى ان اراغب
انت عن السما احرى وقام هو كلان الامتناع مع الوصف مع ثاني في نحو خرج
انت لانه اذا امتنع انفصال الضمير من الفعل واقائم هو فلا يجوز فيه الا الابتدا
الظاهر واما المضمر كلا خارج انت قوله هذا الطلب طلب انفعالي
لا افعالي فهو انما يلائم الحكم بان المبتدا مؤول بالخبر لا مؤثر فهو الخبر يتامل
قوله هو الفاعل المتبادر انه مرفوع بصلة المبتدا لانه اذا التقدير الذي قام ابوه
ظاهر فتامل قوله يظهر من قوله فقوي ان العامل انما هو الابتدا

Copyright © King Saud University